

## أكان، توموكو (اليابان)

[الأصل: بالإنكليزية]

### مذكرة شفوية

تهدى سفارة اليابان لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتشير إلى مذكرة الأمانة ICC-ASP/16/SP/07 المؤرخة 7 آذار/مارس 2017 وهي تتشرف بإبلاغ الأمانة بأن حكومة اليابان قررت أن تسمي السيدة كوموكو أكان، النائب العام، في مكتب النيابة العامة الأعلى في اليابان والسفيرة المعتمدة في مجال التعاون القضائي الدولي، مرشحة لمنصب قاض بالمحكمة الجنائية الدولية للمدة 2018 إلى 2027 باعتبار أن الانتخابات ستجري أثناء الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف المقررة في الفترة 4 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2017.

وتعيين السيدة أكان يتم وفقاً للمادة 16، الفقرة 4(أ)، من نظام روما الأساسي.

والسيدة أكان مرشحة في نطاق القائمة ألف لأغراض الفقرة 5 من المادة 36 من نظام روما الأساسي. وقد مارست مهنتها بنجاح مدة طويلة من الزمن باعتبارها نائبة عاماً متمرسة ذات كفاءة عالية في شتى أنواع القضايا الجنائية انطلاقاً من التحقيق إلى المقاضاة إلى المحاكمة وحتى الاستئناف والأنشطة التشريعية وتأهيل المدعين العامين، وباعتبارها أيضاً خبيرة رائدة في مجال المساعدة التقنية القضائية في المجالات الدولية بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة في نطاق معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنتسب للأمم المتحدة. وقامت السيدة أكان، بوصفها أستاذة أكاديمية، بأنشطة بحث وتدرّيس فيما يتعلق بالشؤون الجنائية. وقد ترأست، في الآونة الأخيرة، معهد البحث والتدريب التابع لوزارة العدل في اليابان وهو معهد متخصص في البحوث القانونية وتدريب المسؤولين التابعين للوزارة والمساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان الأخرى التي يجري الاضطلاع بها تحت إشراف الوزارة. والسيدة أكان تعمل حالياً بوصفها نائبة عاماً لدى مكتب الادعاء العام الأعلى في اليابان وبوصفها سفيرة معتمدة في مجال التعاون القضائي الدولي مكلفة بالنهوض بالتعاون الدولي في مجال العدل. وهذه الخبرة تبرهن بوضوح على مؤهلاتها باعتبارها مرشحة ذات كفاءة مشهود بها لها في مجال القانون الجنائي وإجراءات المحاكمة وتمتّع بالخبرات الضرورية اللازمة للمدعي العام في مجال الدعاوي الجنائية.

ومن الأهمية بمكان أيضاً ملاحظة أن السيدة أكان، باعتبارها مرشحة أنثى عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن انتخابها من شأنه أن يسهم في تعديل كفة التوازن الجنساني والحفاظة على التوازن الإقليمي في تركيبة قضاة المحكمة. ويرفق بهذه المذكرة بيان بالمؤهلات أعدّ طبقاً للفقرة 4(أ) من المادة 16 من نظام روما الأساسي مشفوعاً ببيان السيرة الذاتية للسيدة أكان.

واليابان دعمت على الدوام أنشطة المحكمة الجنائية الدولية منذ إنشائها فقد أصبحت رسمياً دولة طرفاً في نظام روما الأساسي في تشرين الأول/أكتوبر 2007، وهي تعتزم البقاء داعماً قوياً للمحكمة. وإن قرار حكومة اليابان تقديم ترشيح السيدة أكان لانتخابها عضواً بالمحكمة يعكس الالتزام الراسخ لمواصلة بذل قصارى الجهود لتيسير أنشطة المحكمة، مساهمة بذلك في تعزيز سيادة القانون في المجتمع الدولي. وحكومة اليابان مقتنعة تمام الاقتناع بأن السيدة

أكان تملك ما يلزم من التجربة والخبرة والمعرفة في المجالات ذات العلاقة بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية وستسهم مساهمة قوية في العمل المهم المنوط بالمحكمة.

---